د. نادر رياض *

www.naderriad.com

اقتصاد ٢٠١٢ بين الطموح والإحباط

ها نحن نودع عاماً علا فيه الصخب، واختلف فيه الجمع وسجلت فيه انتصارات وهزائم وظهر فى الساحة أصحاب بطولات وأصحاب خيانات مع اختلاف التوجه والمضمون وإفراط فى المسميات والنعوت.

وواقع حال عام مضى يؤكد أن صخب الأحداث وارتفاع الضجيج ولد غباراً كثيفاً حجب الرؤى وصم الآذان، فبرزت أمور أقل أهمية وتركت أمور أكثر أهمية، بما يعنى، بصريح العبارة، أننا اختلفنا فى تحديد قائمة الأولويات.

وقد يخالفنى البعض فى هذا ولهم الحق، إلا أننى أختصر الكلام فى مقولة واحدة «أين الملف الاقتصادى من تسلسل الأولويات فى طرح عام ٢٠١١»، وهو الملف الذى يحوى فى جنباته التدريب والتأهيل والتشغيل والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لكتيبة القوى العاملة والمنتجة، وكذا ملف المسؤولية الاجتماعية الواقعة على القطاع الصناعى والقطاع الإنتاجى.

ولكم تعجبت من أن حرفاً واحداً لم يرد فى أى من الصحف القومية أو غير القومية من أن صادرات مصر من الذهب المستخرج من صحراء سيناء بلغت ١٢ طن ذهب عن العام الأول بعد تفعيل الخبرة الأجنبية المتخصصة فى عمليات استخراج الذهب وتنقيته، وأن هذه السبائك المصدرة تم استخراجها بتكلفة اقتصادية تضع مصر فى مصاف الدول العشر الأوائل، المالكة لمحاجر ذهب فى أراضيها. وفى العام المقبل مخطط أن يشهد تصديراً لما قيمته ٢٠ طن ذهب عيار ٢٤ قيراط فى صورة سبائك مستخرجة ومستخلصة من الشوائب ومنقاة. بما يعنى أن مصادر الذهب الفرعونى مازالت موجودة ملكاً خالصاً لأبناء الفراعين الأوائل. إن أى طموحات يا سادة يلزمها تمويلاً لتحقيقها، وأى تمويل إضافى يجب أن يستوفى من فائض النشاط الإنتاجى، أى ما يحققه من أرباح تعود عليه وتعود على الدولة فى نفس الوقت. ولى أن أسترشد فى هذا المجال بالمقولة الشهيرة «إن المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف» فهل لنا أن نتدبر فى معايير هذه القوة التى قصدها القول الكريم. فى منظورى الشخصى هى القوة الاقتصادية للفرد والمؤسسة والدولة أخذاً وعطاء إنتاجاً واقتصاداً، توليداً لفوائض يعاد ضخها لمصلحة الفرد والمؤسسة والمجتمع، وبذا يصبح المؤمن القوى خيراً من المؤمن الضعيف فى نفع أمته لتصبح عزيزة بين الدول.

ولنعلم أن المقياس الوحيد لقياس أداء الحكومة المصرية - أى حكومة مصرية - مقبلة ينحصر أساساً فى مؤشرات أدائها الاقتصادى بجميع معاييره.. فهذا هو المحك وهذا هو الاختبار، إذ إن الاقتصاد هو صانع التقدم للدول والاقتصاد القوى هو وحده القادر على إرضاء طموح الشعب وتحقيق آماله.

وليتذكر كل ذى منطق أن المعونات والهبات لا تأتى بسلاح يذاد به عن الحمى أو يرد بنيرانه كيد المعتدى. وأن بلادنا العزيزة الكريمة هى مطمع على مر الزمان، مطمع لمكانتها المتميزة ومطمع لاقتصادياتها الواعدة، ومطمع أيضاً لأسباب عقائدية، حيث إن أرضها الطاهرة سيناء كانت مهبطاً للعقائد وموطئاً لكلمة الرب كلم بها أنبياءه.

والسؤال يطرح نفسه مجدداً: من أين نبدأ؟ وما محاور العمل البناء الذى يجمع ولا يفرق.. يعظم ولا يبدد، ويأتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل إيجابية؟ وما الأجندة التى إذا ما طرحت تلقى اتفاقاً ومجالاً للعمل؟

فليكن عام ٢٠١٢ عاماً لترتيب البيت من الداخل ووضع قائمة الأولويات، التى تمثل المصلحة القومية للدولة لنلتف حولها جميعاً ولنعود أفضل مما كنا، مجتمعاً صناعياً إنتاجياً يصل الليل بالنهار ليصنع لنفسه مكانة على خريطة العالم اقتصادياً وسياسياً.

ولنجعل من هذا هدفاً قومياً يعلو جميع الأهداف، فلا صوت يعلو على صوت المعركة، ومعركتنا هذه هى معركة الإنتاج والنماء والكفاية وعدالة توزيع فرص العمل وعناصر الثروة القومية، لذا فهى معركة الكرامة لكل الشعب. ومهما اختلفت الأولويات فستبقى الأولوية المطلقة التى لا خلاف عليها أولوية الإنتاج، كماً وكيفاً، وقدرة تنافسية تأتى لمصر بكل الخير وتأتى لأبناء مصر بكل ما يطمحون إليه.. شعباً أبياً يعتز بقدرته.. بريادته.. بوطنيته.

* رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى